مركز حمورابي

التنمية المستدامة ومشكلاتها في المنطقة العربية: قراءة لأهم التحديات عقب ثورة الربيع العربي في المنطقة العربية

التنمية المستدامة ومشكلاتها في المنطقة العربية: قراءة لأهم التحديات عقب ثورة الربيع العربي في المنطقة العربية

د. عثمان آدم شريف / السودان

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

المقدمة:

تبلورت التحديات التي شهدها العالم عقب اندلاع ثورات الربيع العربي أكثر من أزمة وعانت المنطقة العربية من صراعات واضطرابات سياسية واقتصادية واندلاع ثورات الربيع العربي من جانب، وظهور جائحة كرونا "كوفيد-19" وعدم الاستقرار السياسي والأمني في كل من (سوريا، اليمن ، ليبيا، السودان ، مصر ، العراق) من جانب أخر،أحدثت أثراً سلبياً على مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية وحيث ازداد الأثر تعقيداً بتدهور الأوضاع الاقتصادية وصعوبة وضع مسار لإصلاح البنية السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم الفقر وإرهاق النظم الصحية وتعطيل إنتاج البيانات الضرورية لرصد التقدم المحرز مما كان سبباً لإعادة قراءة سياق مفهوم التنمية والعمل على استدامتها من خلال ما تواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية من تحديات كبيرة ومعقدة، والتي تتطلب جهوداً متضافرة للتغلب عليها والمُضَي قدماً لخلق واقع ايجابي يعكس التقدم التنموي في المنطقة العربية، وحيث توصف إشكالات التنمية المستدامة ومشكلاتها في المنطقة العربية في عدة جوانب، منها الفوارق الكبيرة في الدخل، والبنية الصحية المتدنية، والتعليم غير الجيد، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة بين الجنسين ، هذه العوائق الهيكلية و المتجذرة تمنع التحول إلى تنمية مستدامة شاملة للجميع ، بالإضافة إلى ذلك لما تواجه المنطقة من تحديات بيئية كبيرة، مثل ندرة المياه والتدهور الاقتصادي والتغير المناخي، مما يزيد من تعقيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، كان هناك جهود مستمرة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ، تتضمن تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتبني سياسات شاملة ومستدامة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، فقط من خلال هذه الجهود المتكاملة يمكن التغلب على التحديات وتحقيق مستقبل مستدام ومزدهر للجميع.

مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى بشكل رسمي في تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في العام 1987م، وهي لجنة تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1983م برئاسة (برونتلاند) رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية في العالم ، فكان هدف هذه اللجنة الحرص على إيجاد السبل الملائمة التي من شأنها أن تحافظ

على وتيرة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي(اللجنة العالمية للبيئةوالتنمية، 1987م)، ولقد قدمت اللجنة مفهوم التنمية المستدامة على أنه تلك التنمية المتعددة الأبعاد التي تعزز الازدهار والفرص الاقتصادية وتزيد من الرفاه الاجتماعي وتحمي البيئة والموارد في وقتاً واحد، مع مراعاة حاجات الأجيال المقبلة ، فالتنمية تكتسب شرط الاستدامة من خلال تطوير المجتمعات وكذلك الأعمال التجارية في جو من المساواة والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة بما تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها أو الإضرار بحاجاتها المستقبلية، وظلت الأمم المتحدة تسعى باستمرار وتعاونها مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على تشكيل إطار طموح للتنمية المستدامة ووضع أهدافه ولخلق مستقبل جيد للأجيال القادمة فقد تمت المصادقة على مفهوم فكرة (التنمية المستدامة) في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريودي جانيرو" عام 1992 ، وحيث تعرف التنمية المستدامة بأنها هي:

أ- عرفت التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها من الموارد (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،1987م).

ب- أيضاً تبنت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام 1989م مفهوم التنمية المستدامة بأنه: هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، فإن هذه التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وكما أنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (رومانو دوناتو، 2003). فسياق التنمية يوصف بالاستدامة مثلاً عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار النمو الاقتصادي في المجتمع والتي تكون في الوقت نفسه سليمة من الناحية البيئية، فالتنمية الزراعية التي تتسم بالاستدامة هي تنمية سليمة من ناحية الحفاظ على البيئة وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومقبولة من الناحية الثقافية، أي أنها تنمية تعتمد على نهج علمي شامل تتكامل فيه مع القطاعات ذات العلاقة كالمياه والطاقة والصحة وتحمي التنوع البيولوجي.

أبعاد التنمية المستدامة:

استجابة الدول النامية والمتقدمة على السواء لأطروحات قمة الأرض التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام 1992م مع التأكيد على فكرة التنمية المستدامة بعد تسليط الضوء في المؤتمر على أن جزءاً كبيراً من سكان العالم لا يزالون يعيشون في الفقر وهنالك تفاوتاً كبيراً في أنماط استهلاك الموارد في كل من الدول الغنية والفقيرة ، فاتفقت على خلق ما يسمى بعهد النمو الجديد لمعالجة قضايا الفقر وغيرها من المشاكل السائدة في مناطق

والدول الأقل وفرة وتقدماً في العالم من خلال بذل مجهود للمضي بصورة جادة لإحداث تحول في الأنشطة الاقتصادية من أجل معالجة الاختلالات التي تؤثر سلباً على مستقبل الموارد، وتتمثل أبعاد ومكونات التنمية المستدامة في التالي:

1.البعد الاقتصادي والتكنلوجي: تسعي التنمية المستدامة للتوصل إلى خفض ملحوظ وذا معنى في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية لا سيّما في البلدان الغنية التي تتزايد فيها الاستهلاك بمعدلات تتضاعف عن الاستهلاك في الدول النامية، وتسعى إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال إحداث تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، ينقلها من التكنولوجيا التقليدية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ في الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة.

2.البعد المؤسسي: تساهم مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتلعب دوراً فاعلاً في صياغة الخطط التنموية والمشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع. لذلك المعنى بالاستدامة المؤسسية أن تتصف هذه المؤسسات بالكفاءة والتنسيق في ما بينها لأداء دورها في خدمة مجتمعاتها وأهدافه التنموية مما تسهم في تحقيق التنمية المستدامة بصور كلية.

3.البعد الاجتماعي والبشري: تشكل التنمية البشرية عامل رئيس ضمن تكوين التنمية المستدامة التي تعمل على تحسين مستوى الرعاية الصحة والتعليم ، والعمل على خلق فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، كما يعزز مفهوم التنمية المستدامة مشاركة المجتمع محلياً في عملية صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، فالإنسان هو غاية التنمية المستدامة ، ولابد أن تتم هذه المشاركة على قاعدة من المساواة والعدالة أفقياً من حيث (ضمان حقوق الجنسين وحقوق مختلف الفئات التي تعيش اليوم، وعمودياً من خلال(ضمان حقوق مختلف الأجيال الموجودة والأجيال المقبلة دون الإضرار في حقوقها).

4.البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي في محاولة خلق استدامة بيئية مما يعني العمل على المواصلة بصورة سليمة، فالهدف الرئيس للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والعمل على المحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات ومقدرات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وتشمل الأبعاد البيئية التي يمكن وصفها من خلال التالي: (الاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة، وذلك عبر التحديد الدقيق للكمية التي يمكن استخدامها تبعاً لقيمتها الاقتصادية الحقيقية، وثم تحديد سعر مناسب لها بناءاً على تلك القيمة ، وتقليل من إنتاج النفايات مراعاةً لقدرة البيئة المحدودة على استيعاب وتحسين عملية التدوير وإعادة الاستعمال).

أسس التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وتتمثل أهمها:

1.أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية كأساس لشراكة الأجيال المقبلة فيما هو متاح من تلك الموارد.

2.لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3.إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، وتعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة بحيث تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4.عدم الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضاً أنماط الاستهلاك السائدة اجتناباً للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

5.لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، واستناداً إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

6.استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة:

في سبتمبر من العام 2015م اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي أطلقت خطة التنمية المستدامة 2030م "تحويل عالمنا" برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون و الذي علق قائلاً:(إن الاتفاق يتضمن خطة عمل عالمية تحويلية ومندمجة تقود إلى تحول تاريخي في عالمنا ، مؤكداً إن هذه الخطة تمثل برنامج عمل للقضاء على الفقر بكل أبعاده وبشكل جاد في كل منطقة في العالم تعاني منه) ، وقد أثمرت هذه القمة عن اعتماد خطة جديدة للتنمية المستدامة والتي كانت بمثابة نقطة انطلاق لأجندة عمل تضمنت 17 هدفاً من اجل تحقيق 3 انجازات استثنائية على مدى السنوات المقبلة وهي (القضاء على الفقر المدقع ، محاربة عدم المساواة والظلم ، وإصلاح التغيير المناخي) بموافقة 193 دولة من الدول الأعضاء الممثلين للأمم المتحدة ، بغية معالجة الاختلالات والإشكالات التي تواجه عالمنا اليوم. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في الآتي:

ت	الهدف	أبعاده وتأثيره	آليات تنفيذ الأهداف
	القضاء على الفقر	– هنالك 1.2 بليون شخص يقعون تحت خط الفقر. – يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في المناطق النامية على الأقل من 1.25 دولار يومياً. والغالبية منهم يعيشون في منطقتي جنوب آسيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. – وجود معدلات فقر عالية في البلدان الصغيرة التي تعاني من نزاعات مسلحة.	– تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمال ممن يقعون تحت خط الفقر بمقدار النصف على الأقل بحلول 2030م. – استحداث نظم حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني. – بناء قدرات الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود في وجه التقلبات والظواهر المناخية الحادثة "الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول 2030م". – حشد الموارد لتزويد البلدان النامية ولا سيما الأقل نمواً بما يكفي لتنفيذ البرامج والسياسات الرامية للقضاء على الفقر.
.1	القضاء التام على الجوع	– نحو 805 ملايين شخص في العام يعانون الجوع ، أي حوالي 1 من بين كل تسعة أشخاص لا يملكون الغذاء. – تمثل نسبة السكان الذين يعانون نقص في الغذاء حوالي 13.5% وغالبيتهم من سكان البلدان النامية. وتضم قارة آسيا ثلثي الجياع في العالم. – يعاني واحد من بين كل أربعة أشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء من نقص التغذية. – 45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب نقص التغذية أي حوالي 3.1 مليون طفل سنوياً. – يعاني طفل واحد من بين أربعة أطفال في العالم من توقف النمو. ويرتفع المعدل في	– مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولا سيما النساء. – ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة ومراعاة الممارسات الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والمحاصيل. – منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

		البلدان النامية إلى واحد من بين ثلاثة أطفال.	
.2	**الصحة الجيدة والرفاه**	– من خلال إمكانية الحصول على مياه نظيفة والصرف الصحي الجيد. – خفض حالات الإصابة بالملاريا ، والسل وشلل الأطفال. والحد من فايروس نقص المناعة البشرية"الايدز"	– خفض النسبة العالية للوفيات النفاسية (وفيات ما بعد الولادة) إلى اقل من 70 حالة لكل 100.000 الف مولود حي بحلول عام 2030م. – وضع حد لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول العام 2030م. – وضع نهاية لأوبئة الايدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية بحلول 2030م.
.3	**التعليم الجيد**	– في الدول النامية بلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي 90% ، مقابل 58 مليون طفل خارج المدارس. – أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. – 781 مليون من البالغين و126 مليون من الشباب غير ملمين بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة و60% منهم من النساء.	– أن يتمتع جميع البنات والبنين بتعليم جيد وثانوي وجاني ومنصف وجيد بحلول العام 2030م. – أن يحصل جميع البنات والبنين على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي لجهوزيتهم للتعليم الابتدائي بحلول 2030م. – ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة. – زيادة المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية

			والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الاخري بحلول عام 2030م. – التعاون الدولي لتدريب المعلمين وتأهيلهم في البلدان النامية بحلول عام 2030م.
4.	المساواة بين الجنسين	– القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان. – القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.	– تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تمكين المرأة. – القضاء على الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج القسري.
5.	المياه النظيفة الصحية	– ما زال حوالي 884 مليون شخص على نطاق العالم لا يحصلون على مياه شرب نظيفة ومأمونة ويفتقر نحو 2.6 بليون شخص إلى الخدمات الصرف الصحي الأساسية من قبيل المراحيض العادية أو البدائية.ويموت حوالي 5000 طفل يومياً نتيجة لأمراض مرتبطة بالمياه والصرف الصحي. – الفيضانات مسؤولة عن 15% من جميع الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية.	– حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030م. – وحصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء بحلول 2030م. – تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف القاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدني حد. – دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.
6.	طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة	– واحد من كل خمسة أشخاص لا يزال يفتقر الى الحصول على الكهرباء الحديثة. – ويعتمد نحو 3 مليارات على التكلفة الحيوية التقليدية من قبل الخشب أو الفحم الحجري أو الفحم النباتي أو نفايات الحيوانات لأغراض الطهي والتدفئة.	– ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030م. – تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة عالمياً بحلول العام 2030م.

			– مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030م. – تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة بما في ذلك المتعلقة بالطاقة المتجددة. – توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من اجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية بحلول 2030م.
.7	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	– زادت البطالة في العالم من 170 مليون عاطل عن العمل عام 2007م إلى نحو 202 مليون عاطل عن العمل في العام 2012م منهم 75 مليون من الشباب من الجنسين. – يتقاضى نحو 900 مليون عامل- هنالك عامل واحد من بين ثلاثة عمال أجراً لا يصل إلى مستوى حد الفقر أي دون الدولارين يومياً). – ثمة حاجة إلى 470 مليون فرصة عمل عالمياً لتلبية حاجة الداخلين إلى سوق العمل في الفترة بين عامي 2016 ، و2030م.	– الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي الفردي وعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% على الأقل سنوياً في اقل البلدان نمواً. – تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة. – تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار. – تحسين الكفاءة في استخدام لموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج تدريجياً حتى العام 2030م و السعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.
.8	الصناعة والإبتكار والهياكل	– الاستثمار في البنى التحتية الأساسية كالنقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- عنصر حيوي من عناصر	– إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود ودعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان.

	الأساسية	تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات في كثير البلدان.	– تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 ، في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشي مع الظروف الوطنية. – زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية. – تحسين البنى التحتية وتحدث الصناعات بحلول عام 2030م من اجل تحقيق استدامتها ، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً. – تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية بحلول 2030م.
9.	الحدّ من أوجه عدم المساواة	– تعيش الغالبية العظمى من الأسر المعيشية في البلدان النامية أكثر من 75% من السكان- في مجتمعات يزيد فيها التباين في توزيع الدخل عما كان عليه في التسعينات. – اقر المسؤولون عن رسم السياسات من شتى أرجاء العالم، في استقصاء عالمي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التباين في بلدانهم مرتفع عموما ، وقد يشكل تهديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد. – تبين الأدلة المستقاة من البلدان النامية إن	– التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40% من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030م. – تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع ، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك بحلول عام 2030م. – ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة من خلال إزالة القوانين والسياسات

		الأطفال في ادني شريحة من شرائح الثروة الخمسة ولا يزال يزيد احتمال وفاتهم قبل بلوغ الخامسة من العمر ثلاث مرات عن الأطفال في أغنى شريحة من تلك الشرائح.	والممارسات التمييزية. – اعتماد سياسات ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر اكبر من المساواة تدريجياً. – تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات وضمان تعزيز تمثيل البلدان وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية. – خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى اقل من 3% والغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5% بحلول عام 2030م.
.10	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	– يقطن في المدن نحو نصف عدد سكان العالم اي 3.5 بلايين شخص ، مع توقع ارتفاع هذا الرقم بحيث يصل بحلول سنة 2030 إلى ما يقارب ال60% من سكان العالم. وهذا علما إن مساحة مدن العالم مجتمعة لا تتجاوز 2% في المئة من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية. – يسكن نحو 828 مليون شخص يعيشون في إحياء عشوائية فقيرة ، والعدد آخذ في الارتفاع وتستهلك المدن وحدها من الطاقة نسبة تتراوح من 60 إلى 80% من الاستهلاك العالمي ،كما أنها تتسبب بانبعاثات الكربون بنسبة قدرها 75%.	– ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة وتحسين وضع الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030م. – توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة ، وتحسين السلامة على الطرق ، ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام مع إعطاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بحلول عام 2030م. – تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي. – دعم الروابط الايجابية الاقتصادية

			والاجتماعية والبيئة بين المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية ، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.
.11	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	– ان معدلات الاستهلاك الحالية للموارد الطبيعية اذا ما بلغ عدد السكان في العالم 9.6 مليار نسمة عام 2050 فسيحتاج الجنس البشري إلى ثلاثة كواكب ككوكب الأرض تقريباً لتوفير حاجتهم إلى الموارد الطبيعية المطلوبة لصون أنماط حياتهم.	– تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد بما في ذلك خسائر ما بعد الحصار بحلول عام 2030م. – تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها. – الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال بحلول عام 2030م. – تشجيع الشركات ولا سيّما الشركات الكبيرة على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها. – نشر الوعي حول التنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحيث تصبح في متناول الجميع بحلول عام 2030م. – دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
.12	العمل المناخي	– لا ينحصر التغير المناخي في البلدان المسؤولة فقط عن الضرر البيئي الذي يتسبب به ولذلك ليس بلد من البلدان أو قارة من	– تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع

		القارات بمنأى عن التأثيرات الناتجة عن تغير المناخ. وكل هذه الآثار تحتم معالجة التغير المناخي دونما تأخير ما جعله يدرج في أجندة التنمية المستدامة.	تلك الأخطار. – إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. – نشر الوعي وتحسين القدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من آثاره والإنذار المبكر به. – تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020م من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية.
13.	الحياة تحت الماء	– -تحتوى المحيطات على زهاء 200.000 الف نوع محدد ولكن الأعداد الفعلية قد تكون بالملايين هي تؤمن اكبر مصدر للبروتين في العالم ، بحيث يعتمد على البروتينات البحرية أكثر من 2.6 مليار شخص في العالم غير أن هذا التنوع مهدد. – - يعمل مصائد الأسماك البحرية بطريقة مباشرة او غير مباشرة أكثر من 200 مليون شخص ما يساهم في سرعة استنفاد أنواع سمكية كثيرة ويتسبب بخسائر تقدر ب50 مليار دولار سنوياً. – - نحو 40% من محيطات العالم متضررة بشدة من الأنشطة البشرية بفعل التلوث واستنفاذ مصائد الأسماك وفقدان الشعاب	– - منع التلوث البحري بجميع أنواع والحد منه بدرجة كبيرة ولا سيما من الأنشطة البرية بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المغذيات بحلول 2025م. – تقليل تحمض المحيطات إلى ادنى حد ومعالجة آثاره بتعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.

		المرجانية وأشجار المنغروف والحشائش البحرية.	
.14	الحياة في البر	– تغطي الغابات 30% من سطح الأرض وهي توفر الأمن الغذائي والمأوى وتساهم في مكافحة تغير المناخ كما أنها تأوي سكان الشعوب الأصلية إضافة إلى احتوائها على 80% من أنواع الحيوانات والنباتات والحشرات الأرضية. غير أنه يفقد 13 مليار هكتار من الغابات ويقضي التصحر على 3.6 مليار هكتار من الأراضي الجافة. ويعتمد 2.6 بليون شخص مباشرة على الزراعة غير أن 52% من الأراضي المستعملة في الزراعة تتاثر تاثراً خفيفاً جراء تدهور التربة.	– ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الايكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة وضمان استخدامها على نحو مستدام. – مكافحة التصحر والجفاف والفيضانات والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول العام 2030م. – اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة. – حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً وتمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة.
.15	المساواة والعدل والمؤسسات القوية	– وجود مجتمعات يسودها العدل والديمقراطية من أهم الأسس التي تمهد لإنجاز تنمية مستدامة . وهذا ما أكدته البلدان المشاركة في مؤتمر ريو 20 ، فأدرجت الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة الجديدة.	– الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان. – إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم. – تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع الى

			العدالة. – الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول العام 2030م. – الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. – إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. – ضمان اتخاذ القرارات على نحو يستجيب للإحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. – وتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤسسات العالمية. – توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030م. – تعزيز الشفافية. – تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.
1.16	**عقد الشراكات لتحقيق الأهداف**	– على الرغم من بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية 134.8 بليون دولار عام 2013م ، وهو أعلى مستوى مسجل لها على الإطلاق ولا يزال عبء الدين يثقل كاهل البلدان النامية. – مع إن عدد مستعملي شبكة الانترنت تضاعف تقريباً في أفريقيا خلال فترة السنوات الأخيرة، فإن ما يزيد على أربعة	– على الصعيد المالي العمل على تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي للبلدان النامية ، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات. – قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً. وحشد موارد مالية إضافية من مصادر

		بلايين شخص حول العالم لا يستعملون شبكة الانترنت وينتمي 90% من هؤلاء إلى العالم النامي.	متعددة لدعم البلدان النامية. – تكنولوجياً تعمل على تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية. – تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية. – زيادة صادرات البلدان النامية ولا سيّما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020م. – تسهيل وصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية. – تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها وتعزيز اتساق السياسات من اجل تحقيق التنمية المستدامة. – إحكام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. – تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد. – وضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية

			المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية.

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

تتنوع عقبات التنمية في أي دولة في العالم بين معيقات داخلية وأخرى خارجية، ويتأثر بعضها بتفاعل هذه العوامل معاً. فالأسباب الداخلية تشمل الممارسات الاجتماعية والتوجهات المعرفية والثقافية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والجغرافية. (غنيم محمد عثمان، 2014م).

أما الأسباب الخارجية، فهي ناتجة عن الظروف المحيطة، سواء المباشرة أو غير المباشرة، وتأثيرات المناخ العالمي والسياسات الخارجية التي تؤثر على الخارطة التنموية بصورة كلية. وقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة تقارير التنمية الخاصة في المنطقة العربية التي تغطي حوالي 280 مليون نسمة يشكلون حوالي 5% من سكان العالم، موزعون على 22 دولة عربية، وتقوم هذه التقارير بتقييم درجات التقدم وتتقصى مكامن الضعف والنقص في المنطقة العربية.

فتختلف تحديات التنمية في المنطقة العربية التي تقف عائقاً أمام المضي قُدماً بدول المنطقة العربية نحو التقدم والتطور، وتتركز هذه التحديات في الأتي من التحديات:

1.التحديات الاقتصادية:

تحظى المنطقة العربية بالموقع الجغرافي وهيكلية البنية السكانية وما تتمتع به من موارد وثروات طبيعية وغيرها من المميزات التي تجعل المنطقة العربية تتقدم بصورة ايجابية لتحقيق التقدم والرفاه لشعوبها، إلا أن ما حققته المنطقة العربية فيما يتعلق بخفض معدلات الفقر وزيادة حجم الاستثمارات والتي بدورها تعمل على خلق فرص للعمل جديدة لا يزال دون الأمال المرجوة من شعوب المنطقة العربية. وتشكل التحديات الاقتصادية حجر عثرة للمضي نحو خلق نموذج تنموي بناء يلبي طموحات شعوب دول المنطقة العربية، وتتمثل التحديات الاقتصادية في التالي وهي:

أ. الفقر : يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية، وهو من ابرز العقبات الاقتصادية. وتشير احصاءات صندوق التنمية للأمم المتحدة إلى 1.2 مليار شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، فيما يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في المناطق النامية على أقل من 1.25 دولار يومياً.

ب. ضعف مجال المعرفة والنقص في دعم وتطوير الأبحاث العلمية: لم تشكل النفقات العلمية في العالم العربي عام 2013 سوى اقل من سبع المعدل المصروف عالمياً على هذا المجال، ما يؤدي إلى الاستيراد السلبي للمعرفة والتقنية دون السعي إلى التأثير الفاعل في تحويلها إلى منتج محلي ، وقد أشار تقرير التنمية البشرية العربية الثاني(UNDP, Arab Human Development Report2003) الى ضعف نشر وإنتاج المعرفة في المنطقة العربية على الرغم من توفر رأسمال بشري ومادي ، وأيضاً أشار إلى وجوب إطلاق حرية الرأي والتعبير وتحسين نوعية التعليم نظراً إلى ضعفها ورفع موازنة البحث والتطوير الثقافي وإثراء التنوع الثقافي.

ج.البطالة: تعد ظاهرة بارزة في دول المنطقة العربية، خاصةً مع التزايد السكاني السريع وانخفاض نسبة الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي ، وحسب تقرير التنمية للعام 2015 الذي يظهر أن دول المنطقة

العربية تمتلك أعلى معدل للبطالة بين الشباب بين 15 و 24 سنة في العالم (UNDP development report 2015)، وتظهر نسب البطالة المرتفعة بشكل خاص بين النساء، حيث تضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ما تحتم فتح الفرص أمامها لتنمية قدراتها وحملها على المساهمة بفعالية في دفع عجلة التنمية في المنطقة العربية.

أزمة المديونية المتفاقمة وضعف المدخرات لدول المنطقة العربية غير المصدرة للنفط، وتتصدر لبنان المديونية بعدما بلغت مديونيتها 51 مليار دولار عام 2014م. وبلغت مديونية السودان حوالي 55 مليار دولار، وتمثل الديون أحد أهم المعوقات التي تعيق خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً على اقتصادات دول المنطقة العربية.

د. انخفاض متوسط دخل الفرد: يقاس التخلف الاقتصادي بالانخفاض النسبي في متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي الدخل النقدي بعد استبعاد أثر التضخم، وهذا الانخفاض يعني إن ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات قليل كما ونوعاً، وفي الدول العربية يقل متوسط دخل الفرد عن دولار واحد في اليوم، وإذا ما استمر النمو على حاله فسيحتاج المواطن في المنطقة إلى 140 عاماً ليضاعف دخله مقارنة بـ 10 سنوات للمناطق الأخرى من دول العالم. (جامعة الملك عبد العزيز، 2006). ويتزامن مع هذا التدني في نمو معدل دخل الفرد مع تدني إنتاجية العامل في المنطقة العربية وتدهور الأجور الحقيقية، ما يدل على أن البلدان العربية لم تنمو بالسرعة التي نمت فيها المناطق النامية الأخرى في العالم.

هـ. تبعية نموذج التنمية الاقتصادية للدول العالمية: واعتماده على الاستيراد لدعم مستوى الرفاه الذي تنعم به الدول الصناعية، مع ضعف في القاعدة المحلية للإنتاج وتوطين التقنيات، ويعود ضعف الاستقرار الاقتصادي في الكثير من البلدان العربية إلى اعتمادها على هيكلية اقتصادية هشة تقوم على تصدير سلعة واحدة تتبوأ بشكل ملحوظ قائمة صادراتها، بحيث يصبح أي انخفاض في أسعار هذه السلعة ذا أبعاد كارثية على الاقتصاد المحلي، وحيث استخدمت الدول العربية عائدات النفط لدعم نموذج اقتصادي قائم على قطاع الخدمات، وذلك على حساب القطاعات المنتجة ما جعل المنطقة العربية اقل المناطق النامية تقدما من الناحية الصناعية حتى مقارنة بدول أفريقيا، فعائدات النفط خلقت مظهراً من التنمية لم يثمر عن تحول جدي في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

و. التوسع في عمليات احتكار السوق التي غالباً ما يكون القطاع العام شريكاً فيها: وإن من حيث احتكاره السوق فعلياً وما ينتج عن ذلك من ارتفاع الأسعار ومن خدمات بمستوى أدنى والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد خصوصاً في الشركات العاملة في مجال البنى التحتية والاتصالات.

ت: شروط التجارة العالمية غير المتكافئة والمجحفة بحق الدول النامية: والتي تكبد الدول النامية خسائر فادحة الأمر الذي أدى إلى اعتماد شعار "لا نريد تجارة حرة بل تجارة عادلة". (جامعة الملك عبد العزيز، 2006).

ط-ضعف بنية الشراكات وضعف التنسيق الاقتصادي والتعاون الإقليمي، وما يترتب عن ذلك من إضعاف دول المنطقة العربية كمنافس في السوق العالمي. فضعف التعاون الإقليمي يحرم المنطقة من تسريع خطواتها نحو التحول الاقتصادي في خلق استثمارات ضرورية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، أو من حيث تحقيق المزيد من العائدات عبر مضاعفة كمية الإنتاج من خلال وفرات الحجم، كما انه يمكن للتعاون الإقليمي أن يعزز الأمن الغذائي للمنطقة ويزيد من ازدهارها وسلمها ويرفع من قدرتها التنافسية ويقوي موقفها كمفاوض في الساحة الدولية.

2. التحديات السياسية:

تقف التحديات السياسية في المنطقة العربية عائقاً للمضي في تحقيق العملية التنموية، مما أدت إلى تراجع كثير من دول المنطقة العربية في أداءها التنموي نتيجة للتحديات السياسية والتي تتمثل في الأتي:

أ - تفرض اغلب حكومات دول المنطقة العربية أسوة بغالبية حكومات الدول النامية، التُمسك بالسلطة من قبل نخب سياسية تحتكر السلطة السياسية، ومن خلالها تعمل على توجيه جميع أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتنتفي الديمقراطية أو تصير ممارسة شكلية خالية من أي مضمون، ويبتعد الشارع عن المشاركة في الحياة السياسية، والتي بدورها تنعكس سلبياً على المسار التنموي لهذه البلدان. (UNDP, Human Development Report 2008).

ب. الافتقار إلى التخطيط الواضح والتكامل والتنسيق الضروريين بين القطاعين العام والخاص بشكل يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي، وضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية، (البياتي فارس رشيد، الأكاديمية العربية المفتوحة).

ج. ضعف المؤسسات في ظل غياب دولة القانون. وفي هذا الإطار، يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP مفهوم الحاكمية أو الحكم الصالح "Good Governance" بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. طرق الممارسة BestPractices والآليات التي تهدف إلى محاربة الفساد والحد من انتشاره.

د- اهتمام النخب الحاكمة في دول المنطقة العربية باستقرار الأوضاع أكثر من اهتمامهم في إجراء التحسينات في عمق أسلوب حكمهم ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون النخبة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة، وسيادة المحاصصة والمحسوبيات، ما جعل هذه النخب فوق المحاسبة، وعرقل عمل الهيئات القضائية بحيث باتت مصالح المواطن في خدمة مصالح النخب الحاكمة.

هـ- كبت الحريات وحرية التعبير والمساءلة وتعد من أهم العوامل التي تدعم العدالة الاجتماعية وتعزيز وترسخ الحوار الوطني والتفاهم حول الخيارات السياسية، ويعد هذان العاملان حرية التعبير والمساءلة بعدين مهمين للحكم الديمقراطي اللازم للتنمية المستدامة والعادلة.

3. التحديات الاجتماعية:

تزخر المنطقة العربية بتنوع اجتماعي كبير إلى جانب ما تنعم به من أسس وركائز من شأنها أن تدعم التنمية الاجتماعية إلا أن هذه التنمية تعاني من مشاكل مختلفة خلفت وراءها تحديات بدورها أسهمت في تقاعس التنمية الاجتماعية في دول المنطقة العربية وهي: (اموستيشيد أدوجلاس، 2000).

أ. التزايد السكاني السريع وخصوصاً في فئة الشباب. فمع كونه عاملاً يحفز النمو الاقتصادي ويضمن استمراريته إذا ما أحسن استغلاله، إلا أن التضخم السكاني غير الرشيد الذي لا يتلاءم مع قدرة الموارد الطبيعية المتوفرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة يشكل عائقاً مهماً في العديد من الدول العربية. فالنمو السكاني غير الرشيد يرهق الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

ب. انتشار الأمية مع تدني نوعية التعليم وعدم مواكبته للتطورات السريعة التي تنعكس عالمياً على استحداث الاختصاصات وفقاً لحاجة السوق.

ج.تدني مستوى الرعاية الصحية وضعف شبكات الضمان الاجتماعي، ما يؤدي إلى شبه غياب للتغطية الصحية وارتفاع معدل الوفيات، وذلك على الرغم من وجود ضمان اجتماعي رسمي يغطي العمال الملتزمين بعقود عمل قانونية في القطاع العام.

د. تبعية المجتمع المدني للهيئات السياسية وضعف دوره في الحياة العامة. ما يزيد من ضعف احترام حقوق الإنسان وحمايتها من خلال التشريعات والقوانين والأنظمة وتطبيقاتها التي تضمن الحقوق الإنسانية والمدنية (تودارو مايكل ،2006م).

هـ. ضعف مشاركة المرأة، كان لغياب المرأة في ميدان صنع القرار حزمة تحديات وعلى الرغم من حصول المرأة العربية على مستويات تعليمية عالية، إلا أن ذلك لم يترجم إلى نتائج اقتصادية، الأمر الذي يعيق الطموحات التنموية لمجتمعات المنطقة العربية.

1. التحديات البيئية:

أضحى التلوث البيئي خطر يداهم ويهدد صحة شعوب البلدان النامية بشكل عام. فقد ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى ذلك افتقار الدول النامية إلى مفهوم الأمن البيني وقلة إلمامها بالتقنيات السليمة للتخلص من النفايات، وعدم اعتمادها صناعات نظيفة بيئياً، وتعاني المنطقة العربية من اختلالات في المنظومة البيئية حيث أنها لا تولى العناية اللازمة لمكافحة التصحر والقطع العشوائي للغابات والصيد العشوائي البري والبحري ، وتتراجع البحوث البيئية والزراعية وبصورة متدنية بين مشاريع الأبحاث في المنطقة العربية وتتمثل التحديات البيئية أهمها:

أ. تدهور قاعدة الموارد الطبيعية خصوصاً استنزاف ونضوب الموارد الطبيعية وانتشار أشكال التلوث في الماء والتربة والهواء، وتتركز في المدن هذا إلى جانب التصحر وانخفاض حصة الفرد من المياه العذبة، والاستغلال

تزخر المنطقة العربية بتنوع اجتماعي كبير إلى جانب ما تنعم به من أسس وركائز من شأنها أن تدعم التنمية الاجتماعية إلا أن هذه التنمية تعاني من مشاكل مختلفة خلفت وراءها تحديات بدورها أسهمت في تقاعس التنمية الاجتماعية في دول المنطقة العربية وهي: (اموستيشيد أدوجلاس، 2000).

أ. التزايد السكاني السريع وخصوصاً في فئة الشباب. فمع كونه عاملاً يحفز النمو الاقتصادي ويضمن استمراريته إذا ما أحسن استغلاله، إلا أن التضخم السكاني غير الرشيد الذي لا يتلاءم مع قدرة الموارد الطبيعية المتوفرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة يشكل عائقاً مهماً في العديد من الدول العربية. فالنمو السكاني غير الرشيد يرهق الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

ب. انتشار الأمية مع تدني نوعية التعليم وعدم مواكبته للتطورات السريعة التي تنعكس عالمياً على استحداث الاختصاصات وفقاً لحاجة السوق.

ج.تدني مستوى الرعاية الصحية وضعف شبكات الضمان الاجتماعي، ما يؤدي إلى شبه غياب للتغطية الصحية وارتفاع معدل الوفيات، وذلك على الرغم من وجود ضمان اجتماعي رسمي يغطي العمال الملتزمين بعقود عمل قانونية في القطاع العام.

د. تبعية المجتمع المدني للهيئات السياسية وضعف دوره في الحياة العامة. ما يزيد من ضعف احترام حقوق الإنسان وحمايتها من خلال التشريعات والقوانين والأنظمة وتطبيقاتها التي تضمن الحقوق الإنسانية والمدنية (تودارو مايكل ،2006م).

هـ. ضعف مشاركة المرأة، كان لغياب المرأة في ميدان صنع القرار حزمة تحديات وعلى الرغم من حصول المرأة العربية على مستويات تعليمية عالية، إلا أن ذلك لم يترجم إلى نتائج اقتصادية، الأمر الذي يعيق الطموحات التنموية لمجتمعات المنطقة العربية.

4-التحديات البيئية:

أضحى التلوث البيئي خطر يداهم ويهدد صحة شعوب البلدان النامية بشكل عام. فقد ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى ذلك افتقار الدول النامية إلى مفهوم الأمن البيني وقلة إلمامها بالتقنيات السليمة للتخلص من النفايات، وعدم اعتمادها صناعات نظيفة بيئياً، وتعاني المنطقة العربية من اختلالات في المنظومة البيئية حيث أنها لا تولى العناية اللازمة لمكافحة التصحر والقطع العشوائي للغابات والصيد العشوائي البري والبحري ، وتتراجع البحوث البيئية والزراعية وبصورة متدنية بين مشاريع الأبحاث في المنطقة العربية وتتمثل التحديات البيئية أهمها:

أ. تدهور قاعدة الموارد الطبيعية خصوصاً استنزاف ونضوب الموارد الطبيعية وانتشار أشكال التلوث في الماء والتربة والهواء، وتتركز في المدن هذا إلى جانب التصحر وانخفاض حصة الفرد من المياه العذبة، والاستغلال

العشوائي لخزانات المياه الجوفية، وتبذير المياه في الري غير العلمي، فضلا عن تراجع نوعية التربة والأراضي الزراعية وفقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية.

ب. مشكلة نقص المياه المتفاقمة في المنطقة العربية وحيث تقع المنطقة ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة. ولذلك تعد مصادر مياه الشرب المتجددة في المنطقة العربية بين الأقل في العالم, فكمية المياه العذبة المستهلكة في البلاد العربية سنوياً هي أعلى بكثير مما تنتجه مصادر المياه المتجددة فيها (UNDP Arab development 2011 report). كما أن السياسات الزراعية غير المراعية للبيئة والزيادة السكانية السريعة تزيد من استنزاف المياه وتفاقم مشكلة المياه في المنطقة العربية.

ج. استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة، يلعب التغير المناخي دوراً مهما في دفع المنطقة العربية إلى حدود استنزاف مواردها الطبيعية.

النظرة المستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية:

تمثل التنمية المستدامة في المنطقة العربية مساراً حيوياً وفاعلاً في إحداث التغيير الفعلي والمنشود مما تستدعي إلى أن تقف جميع الجهود ، في ظل تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية في عالمنا اليوم ، إلى تحقيق نوع من التوازن بين الحفاظ على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي مما يعد ركناً أساسياً لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في المنطقة العربية ، ومن خلال ما تواجه المنطقة العربية الآن من أحداث ومتغيرات عقب ثورات الربيع العربي إلى ضرورة ملحة للخروج من دوائر التراجع من خلال تبني استراتيجيات "خرط" تنموية مبتكرة بدورها تعمل على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالتوجه نحو تنويع الاقتصاد وتنمية قدرات وتمكين المرأة وإشراكها، وتعزيز التعليم والبحث العلمي، بالإضافة إلى بناء هياكل حكومية فعالة، من خلالها يمكن أن تساهم في تحويل التحديات إلى فرص بحيث تعمل على بناء مجتمع يحقق الرفاهية لجميع أفراده ويضمن حقوقهم الأساسية في بيئة مستدامة ، والتطرق إلى النظرة المستقبلية لمسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية يتطلب رؤية شاملة وفاعلة تستند إلى التعاون والتضامن بين جميع الفاعلين لتحقيق الغايات التي ترجوها الشعوب في المنطقة العربية، ويمكن تحديد سياق النظرة المستقبلية عن طريق التالي:

1. بناء هيكلية اقتصادية والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي:

إن تطوير بيئة الاقتصاد وتنويعه وربطه ضمن المنظومة الإقليمية والدولية يعد حجر أساس في بناء انموذج تنموي فاعل، مما أصبح العالم اليوم يتفاعل مع التكتلات الإقليمية في مواجهة التكتلات الأخرى والمؤسسات الدولية مما تحتم العمل على بناء طابع لهيكلية مستدامة ومتماسكة في المنطقة العربية وفق الأتي:

أ.المضي قدماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في المنطقة العربية، من خلالتشجيع القطاعات الصناعية والتي تعمل على خلق قيمة مضافة مرتفعة، والبحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن اقتصاد السلعة الواحدة، وضرورة السعي إلى تحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي في إطار من التعاون الإقليمي الذي يرفع من قدرة بلدان المنطقة العربية على تحقيق واقع ايجابي لاقتصاداتها.

ب.العمل على خلق فرص للاستثمارات في البنى التحتية وتشجيع القطاع الخاص وتوفير الدعم والحماية في الدخول لهذا المجال، لما له من أهمية في جذب الاستثمارات وخفض معدلات المديونية والفقر والبطالة ، وضرورة تحقيق المساواة الاجتماعية وتوزيع الاستحقاق التنموي في بلدان المنطقة العربية بصورة متوازنة وتوفير فرص عمل مع مراعاة خفض الفجوة بين الأجور.

ج.توفير الأمن والاستقرار في المنطقة العربية مما يساهم في حماية الاستثمارات ويعمل على تأمين حياة الرفاه المنشودة للمواطنين.

د. الابتعاد عن نمط وأنموذج التنمية الريعية التي تعمل على استنفاد الثروات والموارد وإنفاقها في خدمة النخب، والاعتماد على انموذج اقتصادي موجه نحو خدمة شعوب المنطقة العربية وتحقيق أمنهم عبر بناء مؤسسات تحقق متطلبات الأمن الإنساني والرفاه، والابتعاد عن الأنماط التقليدية التي تستنزف الموارد البيئية، والاعتماد على اقتصاد يركز على الإنسان مع تعزيز السياسات التي تحقق التوازن بين الأمن والإنفاق على الصحة والتعليم.

أولا: الديمقراطية والمشاركة الشعبية واحترام الحريات:

تشكل قضايا الحكم الرشيد من أهم ركائز التنمية المستدامة التي يتم التركيز عليها، ويستند الحكم الصالح إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة، ويعكس هذا المفهوم أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع. (جامعة الملك عبد العزيز، 2006). ويرتبط الحكم الرشيد بتعزيز حقوق الشعوب ويشمل بعدين أساسيين (الجوانب الاقتصادية والإدارية، بالإضافة إلى الجوانب السياسية التي تركز على الإصلاحات الديمقراطية).

ثانيا: الابتكار التكنولوجي والاستدامة البيئية:

يجب أن تتبنى دول المنطقة العربية سياسات تشجع على الابتكار التكنولوجي الذي يدعم ويعزز الاستدامة البيئية، مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للمنطقة في الأسواق العالمية ويضمن حماية البيئة للأجيال القادمة.

ثالثا: بناء وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية:

يتعين على دول المنطقة العربية المضي في تطوير شبكات الحماية الاجتماعية التي بدورها تعمل شبكة الأمان في حالات "المرض، البطالة، الشيخوخة، العجز"، مما يمثل ضمان لاحترام حقوق الإنسان بالعيش الكريم في مجتمعه ووطنه، لذلك لا بد أن تعمل دول المنطقة العربية في العمل على تحسين تعاطيها مع الخدمات

الاجتماعية وتحقيق المساواة بين المواطنين من حيث الاستفادة من عائداتها، سواء بين موظفي القطاعين العام والخاص أو بين سكان المدن والأرياف.

رابعا: التقدم الثقافي ودور المرأة:

في ظل التنافس العالمي بين من يملك الموارد "الثروة" والمعرفة ومن لا يملك سوى الموارد البشرية والطبيعية"، تظل الفجوة قائمة بين الدول النامية والدول الصناعية مستمرة وتحكمها منافسة غير متكافئة (نصار هبة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية)، حيث يتطلب التنافس بناء مجتمع معرفة يدعم الابتكار والتطور لتحقيق ذلك والتي تتطلب تأهيل القوى العاملة من خلال إنشاء برامج تدريب وتعليم متطورة تساهم في إعداد كوادر بشرية على مستوى عالي من المعرفة وقادرة على المنافسة، والعمل على تعزيز الاستثمارات وتوفير فرص العمل للاحتفاظ بهذه الكفاءات في عالم يعمل على اقتناء الكفاءات وتوظيفها مما تعمل على خلق قيمة مضافة أخرى، وتشجيع عمل المرأة يتطلب تحسين بيئة عمل النساء ورفع الوعي حول أهمية مشاركتهن في الاقتصاد من خلال سن قوانين تشجع ذلك، حيث لا تزال نمط الممانعة في المنطقة العربية تجاه عمل المرأة هو السائد مما تتطلب رفع الوعي وسن القوانين تجاه تشجيع انخراط وإشراك المرأة في المنطقة العربية على العمل بالمؤسسات أسوة بدول العالم المتقدم، وبكونه يعمل كرافعة في دعم الاقتصادات في المنطقة العربية.

التوصيات:

رسمت التحولات التي شهدتها المنطقة العربية إبان ثورات الربيع العربي اتجاه مختلف لطبيعة مطالب شعوبها التي نادت بضرورة التغير نتاج للحالة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها تلك البلدان متمثلة في (البطالة ، تزايد معدلات الفقر ،ارتفاع المديونية ، التضخم، والعجز في الميزانية ، وتدهور القدرة الشرائية، وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، واحتكار فئة قليلة للثروة) فلعبت هذه العوامل من جانب ، بالإضافة إلى عوامل سياسية تمثلت في (الحياة الكريمة للشعوب "الكرامة والعزة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة) من جانب آخر، بعد احتكار الأحزاب الحاكمة الشأن العام في إطار محدود حتى على مستوى أحزابها، وهيمنت النخب الحاكمة على مقدرات الدولة ومواردها فتم إبعاد الرأي الآخر ساهمت في اندلاع التغيير "ثورات الربيع العربي" في المنطقة ، ما استدعت الحاجة إلى قراءة مختلفة لإشكالات ومشكلات التنمية المستدامة في تحقيق المتطلبات الأساسية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية" في المنطقة العربية حتى تنعم شعوبها أسوة بشعوب الدول المتقدمة.

فالحاجة اليوم إلى أفاق جديدة من التغيير في تحقيق التزامن المترابط بين أنواع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، فلا تزال المنطقة العربية تعاني من اختلالات و هشاشة اقتصاداتها، وعدم الاستغلال الجيد والرشيد للموارد والثروات، فيغلب فيها طابع انتشار الفساد وسياسة القمع، مما تطلب إحداث تأثيرات جديدة لبنية التنمية في المنطقة العربية حتى تقوم بأدوارها من عبر تبني وجهة من السياسات التي تعمل على تشكيل سياقات التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال الأتي:

1.رسم مسار إستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية عبر إشراك جميع الجهات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية المستدامة.

2.عدم الإضرار والاستهلاك المفرط للموارد المتجددة مما تؤثر بصورة سالبة على الموارد غير المتجددة.

3.العمل على تطوير شبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي لنشر التوزيع العادل التنمية من خلال التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المحلي، والسعي لتحسين نوعية الخدمات الصحية والثقافية، ودعم البحوث وعمليات استقدام المعرفة وتطوير مجتمع المعرفة.

4.دعم تعزيز أسس الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية في السلطة وإتاحة الحريات ومحاربة الفساد والمحاصصة، ونشر ثقافة المساواة والتسامح في المنطقة العربية، لتوفير مناخ سلمي متماسك بعيداً عن النزاعات والصراعات بأشكالها المختلفة.

5.العمل على سن وإصدار تشريعات وقوانين ملزمة بحيث تتماشى مع القوانين الدولية الداعمة للتنمية.

6.تشجيع التنمية المتوازنة بين المدن والأرياف، وتوفير فرص العمل في الريف عبر توزيع الأنشطة الاقتصادية على كافة المناطق لتخفيف تمركز السكان في المدن والحد من هجرة سكان الأرياف نحو المدن.

7.توفير المناخ الاستثماري الملائم لتكوين شراكات وتحالفات في المنطقة العربية بينها وبين الدول الأخرى في محيطها الإقليمي والدولي، عبر توزيع الأنشطة الاقتصادية على كافة المناطق وتحسين البنى التحتية وتطويرها، والعمل على تشجيع التعاون بين في المنطقة العربية لتوفير مصادر التمويل لتحقيق التنمية المستدامة.

8.ولأن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها القرارات، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث من خلال التوسع في إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية في المساهمة لمعالجة إشكالات التنمية ومشكلاتها.

9.العمل على التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

المصادر:

1-رومانو دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية،2003م.

2- (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987م).

3- . (جامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول، جامعة الملك عبد العزيز،2006م.

4- UNDPArab development report 2011 (53).

5- UNDP (development report 2015)

6- UNDP, Arab Human Development Report2003.

7- UNDP, Human Development Report 2008, newyork USA.

8-اموستيشيد أدوجلاس، منهاج تكامل التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2000م.

9-غنيم محمد عثمان، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ط3، 2014م

10-تودارو مايكل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، جدة 2006م.

11-نصار هبة، وزرنوقة صلاح، المرأة والتنمية، الأفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.2013

12-البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، عمان، الاكاديمية العربية المفتوحة.2018

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة